شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

صولة الرطبة – كربلاء

حتى في الصومال لا يحدث أمر كهذا .. وحتى في أفغانستان لا يقع حادث كهذا، ولا حتى في ميانمار تحدث هكذا واقعة .. والصومال وأفغانستان وميانمار، لمن لا يعرف، هي شريكاتنا الثلاث التي تحتل مع دولتنا العراقية قاع الدول النظيفة من الفساد المالي والإداري، أي إننا وإياها نتربع على عرش الفساد القذر.

وما لا يحدث حتى في الصومال وأفغانستان وميانمار هو ما جرى لأربعة مواطنين عراقيين اعتقلتهم القوات الأمنية في مدينة الرطبة ونقلتهم على الفور إلى كربلاء وطافت بهم في موكب رسمي (على ظهر سيارة بيكاب حكومية) للتنديد بهم باعتبارهم إرهابيين شاركوا في تنفيذ جريمة النخيب النكراء.

لاحقا تبيّن أن الاعتقال لم يكن غير عملية اختطاف، إذ ما أن تفجرت في الرطبة ضجة تردد صداها القوي في الرمادي والفلوجة والعاصمة بغداد حتى أمر رئيس الوزراء بإطلاق سراحهم معززين مكرّمين .. ببساطة لأنه تبيّن أن لا علاقة لهم بالجريمة وأنهم أبرياء تماما، فيما المجرمون ظلوا طلقاء... يأكلون ويشربون ويمشون بين الناس بحرية ويضحكون على دولتنا التي يحدث فيها ما لا يحدث حتى في الصومال وأفغانستان وميانمار جاراتنا في قارة الفساد المالي والإداري.

والفساد المالي والإداري له علاقة وثيقة ومباشرة بما حدث للمواطنين الأربعة من اعتقالهم (اختطافهم) في الرطبة حتى عرضهم في شوارع كربلاء. فكما في سائر أجهزة الدولة الموبوءة بالفساد، ما كان أن تفعل الأجهزة الأمنية ما فعلته في الرطبة وكربلاء لولا الفساد الذي وضع على رأس الكثير من هذه الأجهزة، كما الكثير من مؤسسات الدولة، قيادات غير مهنية غير كفوءة وغير وطنية.

وبطبيعة الحال فإن ما جرى مع المواطنين الأربعة لا يعكس أي قدر من المهنية والكفاءة والوطنية. "المتهم بريء حتى تثبت إدانته"، هذا المبدأ يؤمن به كل رجل أمن لديه الحد الأدنى من المهنية والكفاءة والوطنية، وما حدث للمواطنين الأربعة أنهم عوملوا منذ لحظة اختطافهم حتى لحظة صدور الأمر بإطلاق سراحهم ليس باعتبارهم متهمين وإنما بصفتهم مُدانين ومحكومين.

كيف حدث هذا؟

ليس الجواب بالصعب أبداً، فالبيئة السائدة في دولتنا على الصعيد الأمني هي نفسها التي كانت قائمة في عهد النظام السابق من دون أي اختلاف أو تعديل. ومشهد "الصولة" الأمنية التي امتدت وقائعها من الرطبة إلى كربلاء يشهد على هذا. ومن لديه شك أو اعتراض فليراجع ما فعله جهازنا الأمني بعدد غير قليل من نشطاء التظاهرات في يوم الجمعة ٢٥ شباط الماضي ومعظم أيام الجمع التالية.

حدث ما حدث بين الرطبة وكربلاء لأن جهازنا الأمني ليس هو الجهاز الأمني المناسب للنظام الديمقراطي الذي نتطلع اليه ووعدنا السياسيون بتحقيقه لنا تعويضاً عن عقود الاستبداد والقمع الدكتاتوريين... انه جهاز معاد للديمقراطية ولحقوق الانسان.. وأرجو مخلصاً ان أكون على خطأ.

البرلمان يعتزم رفع الحصانة عن نائب صدري مطرود

■ اللجنة القانونية لا تعلم .. ووكيله يؤكد إسقاط التهم عنه

كشف نائب عن تيار الأحرار ان التيار الصدري تبرأ عن النائب كاظم الصيادي الذي من المؤمل رفع الحصانة عنه في جلسة مجلس النواب ليوم غد بسبب تورطه بعدد من القضايا، إلا أن محامي الصيادي أكد ان محكمة الكوت أسقطت التهم المسندة إلى موكله.

□ بغداد / المدى

وقال النائب عن كتلة الأحرار علي التميمي في تصريح إلى "المدى" إن رفع الحصانة عن النائب الصيادي جاء نتيجة لعدد من الدعاوى القضائية المرفوعة، ووجود أمر إلقاء قبض بحقه صادر من محكمة الكوت وان الموضوع عرض على اللجنة القانونية وتم رفعة إلى هيئة الرئاسة لطرحه للتصويت"

وأشار النائب التميمي إلى عدم ممانعة كتلة الأحرار في رفع الحصانة عن النائب الصيادي ليأخذ القضاء مجراه وليكون عبرة لأي برلماني أو سياسي تسوّل له نفسه مخالفة القانون ، وأن كتلة الأحرار تريد أن تثبت للجميع إن الصدريين يقفون مع القانون حتى على نوابهم. وقال التميمي إن زعيم التيار أصدر بيان تبرؤ من النائب الصيادي "لعدم التزامه بأوامر الهيئة السياسية للتيار الصدري وإدلائه بتصريحات لا تتواءم مع مجريات العملية السياسية خصوصا في هذه الفترة الحرجة." واعتبر النائب التميمي أن التصعيد الإعلامي والتصريحات النارية لاتخدم العملية السياسية ، وألمح إلى وجود ضغوط سياسية كانت وراء الدعوة لرفع الحصانة عن الصيادي ،

في الوقت نفسه نفى النائب حسون الفتلاوي عضو اللجنة القانونية في البرلمان في تصريح لـ "المدى" علمه بأمر رفع الحصانة عن النائب الصدري قائلا : إن مثل هذا الأمر لم يعرض على اللجنة القانونية باعتبارها اللجنة ذات الاختصاص ولا يجوز رفع الحصانة عن أي نائب إلا بعد عرض الموضوع على اللجنة القانونية ، ثم إحالة الموضوع إلى هيئة الرئاسة لإدراجه ضمن جدول أعمالها ، ثم تحديد موعد للجلسة التي سوف يطرح فيها الموضوع للتصويت.

محامي الدفاع عن الصيادي المحامي محمد المياحي أكد من جانبه إسقاط التهم القضائية الموجهة ضد موكله من قبل قاضي محكمة الكوت في محافظة واسط.

وقال في تصريح لوكالة (كل العراق) إن قاضي محكمة الكوت "أسقط التهم الموجهة إلى موكلي النائب كاظم الصيادي قبل يومين والذي كان متهما وفق المادة أربعة إرهاب وذلك لعدم كفاية الأدلة وقد سقطت الدعوة المقامة عليه ".

وأوضح أن " الصيادي كان متهما بقضية الاشتراك بجريمة قتل قبل أن يكون نائبا في البرلمان عام ٢٠٠٧ لكن بعد التحقيق ثبت أن القضية كيدية عبر شهادة زور لاثنين من الأشخاص واللذين صدر بحقهما أوامر إلقاء قبض بعد تراجعهما

الصيادي

عن شهادتهما" مشيرا إلى أن" الخلاف بين النائب الصيادي وآمر فوج التدخل السريع علي عزيز الإمارة في محافظة واسط بعد تبادل الاتهامات على خلفية التظاهرات التي شهدتها المحافظة شباط الماضي كان شخصياً ".

وكان النائب كاظم الصيادي قد أفاد في شهر آب الماضي بان قوة أمنية مشتركة قامت بمداهمة منزله جنوب غربي مدينة الكوت في محافظة واسط والاعتداء على أفراد حمايته بالضرب، فيما نفى آمر قوات الرد السريع في المحافظة المقدم عزيز الإمارة أن تكون القوة داهمت منزل الصيادي، مؤكدا مداهمة منزل آخر مجاور له.

يذكر أن النائبة عن كتلة الأحرار مها الدوري أعلنت أن كتلتها تعمل على رفع الحصانة عن الصيادي لاتهامه بقضايا إرهابية" مشيرة إلى أن " كتابا من محكمة الكوت ورد إلى مجلس النواب ، يطالب المجلس برفع الحصانة عن الصيادي لاتهامه بقضايا إرهاب"، إلا أن الصيادي عزا ما تذهب إليه الدوري إلى "مطالبته بضرورة إخراج أبناء أعضاء حزب البعث من الهيئة السياسية للتيار الصدري".

وقال الصيادي في تصريح لوكالة كل العراق في الاسبوع الماضي إن " قيامي بفتح ملفات عدد من نواب كتلة الأحرار ومنهم مها الدوري بشأن ارتباط ذويهم بحزب البعث المنحل أثار ردود فعل سلبية من هؤلاء النواب تجاهي".

وأضاف إن " هؤلاء النواب قاموا أيضا بنشر أنباء حول وجود دعوى قضائية بحقي وهي أنباء عارية عن الصحة"، مشيرا إلى أن الأيام المقبلة ستثبت عدم صحة تلك الاتهامات الموجهة لي".

دولة القانون يعرض على علاوي الرئاسة الاتحادية

■ العراقية تصرّ على اتفاق أربيل وتتهم الفرقاء بإضاعة حقوقها

□ بغداد / أحمد الموسوي والسومرية نيوز

جدد ائتلاف دولة القانون رفضه تمرير قانون المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية بصيغته الحالية، ملمحاً إلى إمكانية عرض رئاسة مجلس الرئاسة الاتحادي على رئيس ائتلاف العراقية إياد علاوي بدلا من مجلس السياسات.

عن وصول مقترحات قوانين إلى البرلمان لتشكيل مجلس الرئاسة الاتحادي وتسليمه لرئيس القائمة العراقية

وقال فؤاد الدوركي في تصريح لوكالة(السومرية نيوز) أمس إن " مقترحات عدة وصلت إلى مجلس النواب من ضمنها إحياء مشروعي مجلس الرئاسة الاتحادية والأمانة العامة الاتحادية"، مبينا أن "منصب الرئاسة الاتحادية قد يكون حلا لمشكلة زعيم القائمة العراقية إياد علاوي الذي يبحث عن وجود موقع له" بحسب تعبيره.

وأضاف الدروكي وهو قيادي في حزب الدعوة أن "اللجنة القانونية في مجلس النواب عقدت أكثر من مرة اجتماعات مطولة لتدارس قانون مجلس السياسات الإستراتيجية ووجدت فيه إحدى عشرة مخالفة دستورية"، مؤكدا أنه "لم يبق من القانون شيء لذلك فإن المشروع بهذه الطريقة لن يمرر في مجلس النواب".

من جهتها رد ائتلاف العراقية على هذه التصريحات بوصفها بـ"المحاولات اليائسة" التي تهدف إلى عدم تشكيل المجلس الوطني في البلاد تتمثل بمجلس النواب ومجلس الرئاسة الاتحادية، وهذا المجلس الأخير شبيه إلى حد ما بمجلس الشيوخ الأمريكي" وتابع " كما إن سلطة هذا المجلس اقل بكثير من سلطات مجلس النواب ، حيث تختص صلاحياته بالمناطق والمحافظات غير المنتظمة في أقاليم".

وتحدث حرب أمس في اتصال لـ(المدى) " تقدمت لجنة التعديلات الدستورية باقتراح في وقت مضى يقضي بان يتم تمثيل الإقليم داخل المجلس بثمانية أعضاء، وتمثيل المحافظات بأربعة أعضاء"واستدرك حرب" إلا انه لم يسبق تقديم مشروع قانون للبرلمان يختص بتنظيم عمل المجلس".

ورأى الخبير القانوني إن "مجلس الرئاسة الاتحادية هو مجلس خدمات فقط، و لا تختص صلاحياته بشؤون سياسة الدولة الخارجية" مقترحاً أن يتم "تعديل مواد الدستور المختصة بهذا المجلس بغية توضيح صورته ،ذلك آن تنظيمه من خلال الدستور أفضل من تنظيمه في قانون.

يذكر أن ائتلاف دولة القانون قد تقدم في وقت مضى بمقترح يقضي بالتسريع في تشكيل مجلس الخدمة الاتحادية وتسليمه إلى إياد علاوي، وقال النائب عن الائتلاف حسون الفتلاوي "أن اللجنة القانونية ناقشت قانون المجلس الوطني للسياسات العليا وحصل خلاف حاد ما بين أعضاء اللجنة بشأن مواد هذا القانون"، مبيناً أن "اغلب أعضاء اللجنة يرون أن بنود هذا القانون مخالفة للدستور ولا يمكن إقراره".

وأضاف الفتلاوي إن "أعضاء اللجنة القانونية سيقدمون طلبا إلى رئاسة البرلمان يوضح أن اللجنة لم تتوصل إلى اتفاق بشأن هذا القانون، لذلك اتفقت على عدم تشكيل هذا المجلس والمسارعة في تشكيل مجلس الخدمة الاتحادية ليترأسه رئيس القائمة العراقية إياد علاوي ويكون بديلا عن المجلس الوطني للسياسات العليا".

ودعا ائتلاف دولة القانون في السادس من آب الماضي، أعضاء البرلمان إلى عدم الموافقة على اختيار رئيس مجلس السياسات عبر التصويت عليه في البرلمان، كون هذه الفقرة في قانون المجلس تفتح الباب لإضافات أخرى وعقد سياسية جديدة، وأشار إلى أن هناك نسبة كبيرة من التوافق على البنود الأخرى في المجلس لأنها صيغت طبقا لاتفاقيات أربيل، فيما أكدت القائمة العراقية، أن عرقلة إنشاء المجلس من خلال إغراقه بتفاصيل معقدة خسارة وتخريب للنظام الديمقراطي في العراق وانفراد بالسلطة يشابه خطاب النظام الديكتاتوري السابق.

واتفق قادة الكتل السياسية، في الثاني من آب الماضي، خلال الاجتماع الذي عقد في منزل رئيس الجمهورية جلال طالباني، على أن يتم إقرار مشروع قانون المجلس الوطني للسياسات العليا، الذي من المتوقع أن يرأسه زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، في البرلمان بعد تقديمه من قبل رئيس الجمهورية

علاوي

فؤاد الدوركي

◆ العراقية البيضاء تنتقد "الصمت الأممي"

طالبت النائبة عن الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف مجلس النواب بتوجيه رسالة احتجاج إلى الأمم المتحدة على صمتها تجاه التجاوزات الكويتية على العراق باعتباره لايزال تحت طائلة البند السابع.

وقالت: إن الأمم المتحدة ترى وتسمع عن التجاوزات الكويتية المستمرة على العراق سواء في ما يخص إصرار الكويت على تشييد ميناء مبارك في الموقع الذي سيلحق ضررا كبيرا بالموانئ العراقية ، أو قيام قواتها بخطف الصيادين العراقيين بين فترة وأخرى وتعذيبهم وأهانتهم ، أو نهب النفط بطريقة الحفر المائل.

◆ إيران تعيد المياه إلى الأنهر

أكدت وزارة الموارد المائية ، أن إيران ستقوم باستئناف ضخ المياه التي قطعتها عبر الأنهار المشتركة بين البلدين نهاية الشهر الجاري .

وقال مدير عام دائرة المشاريع علي هاشم ان "معلومات حصلت عليها وزارة الموارد المائية تؤكد ان إيران قررت استئناف ضخ المياه للعراق عبر الأنهار المشتركة والتي تبلغ ٢٣ نهراً، نهاية الشهر الجاري".

وأضاف أن"قطع المياه الأنهار من قبل إيران يسبب بمشاكل إروائية وزراعية خاصة في المناطق التي تعتمد على مياه الأنهار بشكل كامل.

◆ المؤبّد لسيف الإسلام السعودي

قضت المحكمة الجنائية المركزية بالسجن المؤبد على الملقب بـ"سيف الإسلام السعودي" لانتمائه إلى تنظيم القاعدة. وأوضح مصدر مطلع في المحكمة لوكالة الصحافة المستقلة أن المتهم عمل على زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد من خلال إثارة الفوضى وبث الرعب والفزع والخوف بين المواطنين وتعريض حياتهم وممتلكاتهم إلى الخطر تحقيقاً لغايات إرهابية ، مبينا ان المحكمة وجدت إن الأدلة كافية لإثبات جريمة الانتماء التي أوردها المتهم بأقواله المدونة من قاضي التحقيق،لذا رأت من تلك الأدلة المتحصلة كفايتها لإدانته.

المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media. culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون